

المملكة المغربية

كلمة

السيد وزير المالية والخصوصية
محافظ البنك الإسلامي للتنمية

الاجتماع السنوي 32
لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

داكار : 29-30 ماي 2007

باسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه
وسلم

* * *

معالي رئيس مجلس المحافظين؛
معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية؛
أصحاب المعالي المحافظين والمحافظين المناوبين؛
أيها السيدات والسادة الكرام؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

يسعدني في مستهل هذه الكلمة ، أن أعرب أصالة عن نفسي ونيابة عن وفد المملكة المغربية عن
جزيل الشكر وبالغ الامتنان لدولة السنغال الشقيقة رئيسا وحكومة وشعبا على استضافتها أشغال الاجتماع
السنوي الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، و لما لقيناه من حسن الاستقبال وكرم
الوفادة منذ وصولنا إلى رحاب مدينة دكار، منوها في ذات الوقت بالعمل الجاد الذي قام به مسؤولو هذا
البلد العزيز الذي كان له الفضل في حسن تنظيم أشغال هذا الاجتماع وتوفير شروط نجاحه .

كما يسرني أن أهني معالي السيد محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن جمهورية السنغال لانتخابه
رئيسا لمجلس المحافظين، وإني لعلني يقين من أن المجلس بقيادته الحكيمة سيتوصل إلى قرارات هامة
لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء .

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور أحمد محمد علي
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وللمجلس المديرين التنفيذيين وكافة موظفي البنك على جهودهم
القيمة لتطوير نشاط واليات عمل هذه المؤسسة وتعزيز مسيرة البنك لبلوغ أهدافه النبيلة وتحقيق التنمية
في بلدان العالم الإسلامي.

معالي الرئيس ؛

أصحاب المعالي والسعادة ؛

باستعراضنا لنشاط البنك الإسلامي للتنمية خلال عام 1427، نلمس بارتياح التحسن الذي حققته
مؤسستنا سواء على مستوى النتائج المالية والزيادة المضطردة في الغلاف المالي المرصود لتمويل
المشروعات الإنمائية والتجارة الخارجية أو على مستوى تعزيز مجموعتها باستحداث نوافذ تمويلية جديدة
كالمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية .

ويتضح ذلك من خلال تحقيق البنك لنتائج مالية جيدة خلال سنة 1427 تجاوزت المتوسط السنوي لإجمالي دخله خلال فترة 1426/1423 بنسبة 46%، وارتفاع مهم في المبلغ المعتمد لتمويل المشاريع الإنمائية والتجارة الخارجية، وزيادة حجم تمويل المشاريع الإنمائية من الموارد الذاتية للبنك، علاوة على ارتفاع اعتمادات القروض الحسنة والمساعدة الفنية ، وهو ما يتماشى وسياسات البنك الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

كما قام البنك بتكثيف تدخلاته في مجال دعم برامج التنمية في الدول الأعضاء، ان على مستوى رفع اعتمادات القطاع الاجتماعي ، او على مستوى زيادة اعتمادات النقل والاتصالات مقارنة سنة 1426 .

وفيما يخص جهود البنك في مجال التخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء الأقل نموا فقد خصص 52 % من إجمالي التمويل الميسر لدعم قطاعاتها الاجتماعية والإنتاجية، ورفع المبلغ المعتمد في إطار إعلان واغادوغو لمساعدة البلدان الإفريقية الأقل نموا ، وهو ما يعكس جهود البنك في مجال دعم التنمية في هذه الدول.

كما عرفت اعتمادات التجارة الخارجية ارتفاعا وبأكثر من مليار دولار مقارنة مع سنة 1426، مما يعكس الجهود المتواصلة للبنك في مجال حشد المزيد من التمويلات لدعم وتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والنهوض بقطاعاتها الإنتاجية.

وعلى ضوء ما سبق، لا يسعنا إلا الإشادة بمدى أهمية هذه المؤشرات وأثرها المحمود على اقتصاديات الدول الأعضاء ، سواء من خلال توفير التمويل اللازم للاستجابة لمتطلبات التنمية في الدول الأعضاء، أو على مستوى ترسيخ دور البنك كمؤسسة تنموية.

معالي الرئيس ؛

أصحاب المعالي والسعادة ؛

إن اجتماعنا اليوم يكتسي أهمية خاصة تكمن في ميلاد نافذة تمويلية جديدة هي صندوق البنك الإسلامي للتنمية لمكافحة الفقر الذي سيعزز دور البنك في مجال العمل الإنمائي والاجتماعي من خلال مواجهة تحديات مكافحة الفقر ودعم القدرات المؤسسية والإنتاجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي طبقا لبرنامج العمل العشري الذي اقره مؤتمر مكة المكرمة، الشيء الذي سيعزز مجموعة البنك ويدعم دورها في مجال العمل الإنمائي والاجتماعي .

وان المملكة المغربية إذ تجدد تثمين إنشاء هذا الصندوق إيمانا منها بالدور الذي سيلعبه في مكافحة الفقر من خلال تعبئة المزيد من التمويلات الميسرة لدعم القطاعات الاجتماعية وتمويل الأنشطة التي تحد من وطأة الفقر وترفع المستوى الصحي والتعليمي لشعبنا الإسلامية، تتشرف بالإعلان عن مساهمتها في رأسمال هذا الصندوق بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي.

وأود أن أشير هنا إلى أن القارة الإفريقية تواجه تحديات كثيرة مرتبطة بالتنمية وناجمة عن ثقل المديونية وندرة الموارد اللازمة لتمويل القطاعات الاجتماعية والإنتاجية والبنية الأساسية، فهي القارة الأكثر معاناة من آفة الفقر والأقل تحقيقا للنمو في هذه القطاعات. ونحن نتطلع لأن يقدم هذا الصندوق مزيدا من الدعم المالي والفني لهذه الدول التي هي في أمس الحاجة إلى الموارد الميسرة لتمويل التنمية.

كما نأمل في هذا الإطار أن يكتف صندوق البنك الإسلامي للتنمية لمكافحة الفقر من تدخلاته في الدول الأعضاء ذات الدخل المتوسط خاصة تلك التي لا تتوفر على موارد نفطية لمساعدتها على مواجهة التحديات التنموية، فهي كذلك في حاجة للموارد الميسرة لتحسين أوضاعها الاجتماعية، نظرا لان آفة الفقر هي ظاهرة تمس بشكل كبير هذه البلدان أيضا رغم تفاوت حدتها بين الدول.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى أن المغرب يبذل جهودا مهمة في مجال محاربة الفقر والعمل الاجتماعي من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كمقاربة جديدة للتنمية ترمي إلى محاربة الفقر بالوسط القروي والإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وهو يتطلع إلى أن يساهم صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في دعم هذه المبادرة التي تقدر حاجياتها التمويلية خلال فترة 2010/2006 بمبلغ 10 مليار درهم مغربي.

وبالنسبة للحدث الثاني الذي يميز هذه الاجتماعات ، فقد شهد عام 1427 ميلاد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ونحن لعلنا يقين من أنها ستلعب دورا هاما في تعزيز وتيسير التجارة البنينية للدول الأعضاء من خلال تعبئة المزيد من التسهيلات لهذا القطاع، الشيء الذي يستجيب لطموحات وآمال بلداننا الرامية إلى توسيع مبادلاتها التجارية والنهوض بقطاع التجارة باعتباره محركا أساسيا للتنمية.

كما أن خلق تناسق وتكامل بين تمويلات البنك للتجارة الخارجية وتمويلات المشاريع الإنمائية في مجال البنية الأساسية كالموانئ والطرق والنقل، سيزيد من فاعلية هذه التمويلات على النمو الاقتصادي والاجتماعي ويخفف من حدة الاكراهات اللوجيستكية التي تعرقل تطور التجارة بين الدول الإسلامية.

وعلاوة على ذلك فإن مواصلة مؤسستنا لجهودها لتطوير علاقات الدول الإسلامية مع المجموعات الدولية والإقليمية، وتنسيق مواقفها في المحافل الدولية سيساعدها على تيسير اندماجها في المجموعة الدولية والاستفادة من المتغيرات التي تفرزها العولمة.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن اهنئ مؤسستنا الكريمة على حصولها في مارس 2007 على صفة مراقب لدى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، مما سيعزز دورها على الساحة الدولية في التعبير عن قضايا التنمية التي تهم الدول الأعضاء والتحسيس بمصالحها سواء على مستوى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أو على مستوى المؤتمرات العالمية للتنمية .

كما أننا إذ ننوه بالإنجازات التي حققها البنك فيما يتعلق بتكثيف نشاطه التمويلي ومراجعة سياساته وشروطه التمويلية، وتنويع أساليبه واستحداث آليات تمويلية لتمويل التنمية في الدول الأعضاء، لنطمح إلى مزيد من التطوير في منهجيته وتنافسيته بالمقارنة مع المؤسسات الدولية للتمويل الإنمائي ليبقى شريكا متميزا للمسيرة الإنمائية في بلداننا .

علاوة على ذلك فإن التفكير في خلق آلية لنقل التقانة الحديثة إلى الدول الأعضاء ومساعدتها على امتلاك أسرار التكنولوجيا الحديثة وإفادتها من التجارب الناجحة في بعض أقطار العالم الإسلامي في هذا المجال سيساهم في دعم المسيرة التنموية في الدول الأعضاء.

كما أننا إذ نشيد بجهود البنك في مجال تقديم العون للشعب الفلسطيني سواء من خلال برامج التنمية أو من خلال إدارته لصندوق الأقصى والقدس، لنؤكد على أهمية مواصلة هذا الدعم .

معالي الرئيس ؛

أصحاب المعالي والسعادة ؛

يسعدني في ختام هذه الكلمة أن أجد عبارات الشكر والامتنان لجمهورية السنغال الشقيقة على حسن استضافتها لهذا الملتقى الهام آملين من الله العلي القدير أن يمن على هذا البلد الكريم بالخير والنماء. كما أن الشكر موصول لمعالي الأخ الدكتور احمد محمد علي على جهوده القيمة التي أدت إلى الارتقاء بهذه المؤسسة إلى مصاف المؤسسات الدولية للتمويل الإنمائي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.